

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٢٢**

الأربعاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوفين	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	تونس	السيد الأديب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ميغيل
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد مامان ساني
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان - شالي

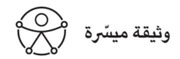
جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

2003631 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/113 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا جداً، بوصفنا البلد المضيف لمؤتمر برلين المعني بليبيا، أن نرى مجلس الأمن يؤيد استنتاجات المؤتمر اليوم. وباتخاذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠)، فإن المجلس يرسل إشارة هامة من أجل إحلال السلام في ليبيا، رسالة تؤكد من جديد الالتزامات الحقيقية لجميع المشاركين في مؤتمر برلين. ومن الحيوي بالنسبة لليبيا أن نتمكن من إرسال هذه الإشارة التي تعبر عن الوحدة.

يأتي اتخاذ القرار في أوانه، أي قبل أيام من انعقاد الجلسة الافتتاحية للجنة المتابعة الدولية لمؤتمر برلين المعني بليبيا، والمزمع عقده على المستوى الوزاري برئاسة وزير الخارجية الألماني هيكو ماس في ١٦ شباط/فبراير على هامش مؤتمر الأمن في ميونيخ. وستنسق لجنة المتابعة الدولية الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ نتائج مؤتمر برلين.

مما يشجعنا أيضا التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ بعض جوانب استنتاجات مؤتمر برلين. وندعو الطرفين إلى مواصلة تعاونهما في اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ من أجل التوصل إلى شروط وقف إطلاق النار. ونرحب أيضا بالتحضيرات الجارية حاليا للمحادثات السياسية وندعو إلى المشاركة والتمثيل الشاملين لجميع شرائح المجتمع الليبي.

وإذ نحيط علما باجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا التي انعقدت في برازافيل، والدورة المعنية بليبيا خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا، نرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي

لدعم عملية برلين. وفي نهاية الأمر، يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور هام في إحلال السلام في ليبيا.

لا يزال تنفيذ الحظر المفروض حاليا على الأسلحة عنصرا أساسيا. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري مستدام للصراع في ليبيا. وباتخاذ قرار اليوم، فقد أظهر المجتمع الدولي مرة أخرى عزمه على محاسبة المنتهكين. ونرحب بكون القرار يدين صراحة التدخل الأجنبي في الصراع في ليبيا. والتنفيذ السريع للنتائج التي خلص إليها مؤتمر برلين أمر في غاية الأهمية الآن في ضوء الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي والأنباء الواردة عن تزايد الخسائر في صفوف المدنيين.

السيد الأدب (تونس): أدلي بهذا البيان باسم تونس. والنيجر تؤيد هذا البيان.

ترحب تونس باتخاذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) المتعلق بالعملية السياسية في ليبيا. الذي من شأنه أن يدعم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا في أقرب وقت ممكن. ويقدر بلدي توافق الآراء الواسع في مجلس الأمن بشأن ضرورة إحراز تقدم في مسار التسوية السياسية في ليبيا، وإنهاء الأعمال القتالية، ووقف التدخلات الخارجية، والامتثال لحظر الأسلحة. وهو ما يمثل أساس مخرجات مؤتمر برلين.

وتحيي بلادي جهود الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الليبي. وتجدد شكرها لجمهورية ألمانيا الاتحادية على عقد مؤتمر برلين. كما نشكر المملكة المتحدة، القائم على الصياغة، على الجهود المبذولة خلال المشاورات لصياغة مشروع القرار،وكذلك كافة أعضاء مجلس الأمن على التعاطي الإيجابي مع هذا المسار وعلى الدعم الذي حظيت به المقترحات التي تقدّم بها وفد بلادي في هذا المضمار.

لقد حرصت تونس على أن يتضمن القرار تأكيدا على مرجعية الاتفاق السياسي الليبي والالتزام بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، والتأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في ليبيا، وعلى ضرورة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن، والإشارة إلى الدور الهام الذي تؤديه البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، في دعم التسوية السياسية في ليبيا، إلى جانب الترحيب بمبادرة الاتحاد الأفريقي لعقد اجتماع مصالحة بين الأطراف الليبية في ربيع العام الحالي، ودعم مسارات مؤتمر برلين، بالإضافة إلى ضرورة عدم عرقلة العمليات النفطية لمصلحة كل الليبيين، والتصدي للخطر الإرهابي وتداعياته في المنطقة.

وتدعو تونس جميع الأطراف إلى الالتزام بتطبيق هذا القرار والعمل على تحويل الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار دون تأخير وتشجعُ اللجنةَ العسكرية المشتركة ٥+٥ على المضي قدما في أعمالها لتحقيق ذلك. كما تتطلع تونس إلى انعقاد المنتدى السياسي الليبي في أقرب الآجال وإلى مواصلة المسار الاقتصادي، الذي انطلق في تونس، من أجل رفع التحديات الاقتصادية التي تشهدها ليبيا الشقيقة.

وفي الختام، واتساقا مع مضامين إعلان تونس للسلام، نجدد دعوة كل الليبيين للجلوس إلى مائدة الحوار بهدف التوصل إلى صيغة توافقية للخروج من الأزمة الراهنة في إطار الاتفاق السياسي واحترام الشرعية الدولية. كما نجدد التأكيد على أن الحل في ليبيا لا يكون إلا ليبياً – ليبياً، دون إقصاء أو تهميش، في إطار مصالحة وطنية شاملة تحت سقف نظام مدني في دولة ليبية موحدة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الحالة الراهنة في ليبيا معقدة وحساسة وهشة وتؤثر تأثيرا خطيرا على أمن واستقرار البلدان المجاورة والمنطقة ككل. وتؤيد الصين

استمرار الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها. وندعو جميع أطراف النزاع الليبي إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ونقدر الإجراءات البنّاءة التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا لتخفيف حدة الحالة في ليبيا.

وقد أصدر مؤتمر برلين المعني بليبيا، الذي عقد مؤخرا، بيانا يمثل توافق الآراء الهام الذي توصل إليه المشاركون. وسيسهم تأييد مجلس الأمن للبيان في التوصل إلى تسوية سلمية مبكرة للمسألة الليبية. وفي ضوء ذلك، اتخذنا القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠)، الذي صوتت الصين مؤيدة له. وتحيط الصين علما بأن القرار لم يُتخذ بالإجماع. ونعتقد أنه ينبغي احترام آراء جميع الأطراف احتراما كاملا خلال المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء والحفاظ على وحدة المجلس. فهذه هي الطريقة الوحيدة لكي يحقق القرار أقصى أثر إيجابي. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف في ليبيا والبلدان ذات الصلة في المنطقة والمجتمع الدولي معا من أجل التنفيذ الجاد لنتائج برلين. وفي سياق هذه العملية، ينبغي للأمانة العامة أن تضع خطة عمل تعكس تماما قيادة الليبيين وامتلاكهم لزمام الأمور وتلبي شواغل جميع الأطراف وتستفيد من الدور الإيجابي للبلدان المعنية.

تؤيد الصين ممارسة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لتأثيرهما الفريد على التسوية السياسية للمسألة الليبية وعملهما بالتآزر مع الأمم المتحدة. وفي سياق تنفيذ نتائج مؤتمر برلين وقرار المجلس، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متيقظا للغاية ضد الإرهاب في ليبيا وفي محيطها وأن يكافح بحزم جميع أشكال الإرهاب في البلد وأن يمنع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود. ويجب أن نحول دون تحول ليبيا إلى أرض خصبة للإرهاب، والذي يمكن أن يُعرّض انتشارُه عمليةَ السلام في البلد للخطر.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود إندونيسيا الترحيب باتخاذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠). ونشكر القائم على الصياغة وأعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة. ونود أن نشكر ألمانيا على استضافتها مؤتمر برلين.

ولكن قرار اليوم لا يتعلق بمؤتمر برلين وحسب، إنه يتعلق بإعطاء فرصة لتحقيق السلام في ليبيا. والأمر يتعلق بإعطاء الأمل لليبيين في أن السلام ليس بعيد المنال. ويتعلق الأمر بإنقاذ حياة الليبيين. لقد مر ١١ شهرا على اندلا ع الأزمة الراهنة في ليبيا، وأنظار العالم مصوبة نحونا، نحن مجلس الأمن. وقد صوتت إندونيسيا مؤيدة القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) لكي نفي بالتزامنا الأخلاقي وواجبنا الرسمي بصفتنا عضوا في مجلس الأمن.

ونؤيد الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام في ليبيا، التي تحظى بتأييد من الليبيين والتي تتواصل في سياق عملية يملك الليبيون زمامها ويقودونها. وتكتسي سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية أهمية قصوى. ونؤيد عمل دول الجوار والمنظمات الإقليمية للمساعدة في حل النزاع في البلد. ونؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، بما في ذلك خطته الثلاثية الخطوات ونهجه المتعدد المسارات. وقد استمعنا إلى مناشدته، ويجب على المجلس أن يزيد جهوده.

وندعو الأطراف في ليبيا إلى الاستفادة من الأدوات المتاحة لها والدخول في حوار سلمي بحسن نية وباهتمام صادق بمستقبل ليبيا. وندعو الجميع إلى التقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي، فضلا عن احترام حظر الأسلحة وتهيئة مناخ موات لكي يسود السلام.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحّب بالجهود الدبلوماسية التي بذلتها الأمم المتحدة وألمانيا والأطراف الأخرى لعقد مؤتمر برلين المعني بليبيا. وبالنظر إلى الحالة الهشة على أرض الواقع، فإن ثمة أهمية حيوية لأن يغتنم مجلس الأمن الزخم

الذي تولد في برلين وأن يدعم تنفيذ نتائج المؤتمر. وفي حين أن القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) ليس كاملا، فإنه يمثل التزاما من جانب المجتمع الدولي بالسعي إلى إطلاق عملية سلام يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها من أجل وضع حد للنزاع في ليبيا في نهاية المطاف. ولذلك، قررت فييت نام التصويت مؤيدة للقرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠). ويحدونا أمل صادق في أن تعالج المفاوضات بشأن المسائل ذات الأهمية الكبيرة للمجتمع الدولي والبلدان المعنية، كما هو الحال في هذه الحالة، جميع الشواغل لضمان الموقف الموحد لمجلس الأمن.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أيدت إستونيا اتخاذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) لإقرار استنتاجات مؤتمر برلين. فالزخم الإيجابي الذي تحقق في برلين بحاجة إلى تعزيز وترسيخ، وهذا ما يفعله القرار. ونشكر المملكة المتحدة وألمانيا على عملهما وصبرهما في قيادة المفاوضات على مدى الأسابيع الثلاثة ونصف الأسبوع الماضية – وهي عملية كان ينبغي أن تأخذ وقتا أقل بكثير بالنظر إلى الإلحاح الفعلي للحالة على أرض الواقع في ليبيا. والرسالة الأساسية للقرار واضحة.

أولا، يجب وقف التدخل الأجنبي في النزاع والانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة، على النحو المتفق عليه في برلين.

ثانيا، يتعين على أطراف النزاع أن تتفق على وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وهو الأساس لأي خطوات أخرى نحو تحقيق سلام مستدام في ليبيا.

وأخيرا، وليس آخرا، ينبغي للأمم المتحدة أن تقود الجهود الدولية بشأن ليبيا. وتؤيد إستونيا تأييدا تاما خطة النقاط الثلاث التي وضعها الممثل الخاص سلامة ووساطته بين الأطراف الليبية. إننا بحاجة إلى مجلس أمن موحد كي يبعث برسالة واضحة إلى الأطراف المشاركة في النزاع الليبي، وكذلك إلى الشعب الليبي في معاناته اليومية، من خلال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في برلين وهنا اليوم. وينبغي ألا نخذله وأن نواصل تنفيذ استنتاجات برلين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠)، الذي صاغته المملكة المتحدة وألمانيا دعما لمؤتمر برلين المعني بليبيا. فلا نفهم بوضوح حتى الآن ما إذا كانت جميع الأطراف الليبية مستعدة لتنفيذ ذلك القرار، على الرغم من أننا أكدنا مرارا على أهمية تلك الخطوة، سواء أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر برلين أو بعد اختتامه. وكان ذلك شرطا بسبب تفاصيل الأزمة الليبية، التي نتجت عنها انتهاكات جسيمة لمختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في عام ٢٠١١.

ويجب التأكيد على أن الممثلين الروس قاموا منذ البداية بدور نشط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في العاصمة الألمانية. وبالإضافة إلى العمل على إصدار البيان الختامي، حاولنا أن ندعم زملاءنا الألمان بخطوات عملية لتهيئة الظروف المواتية لنجاح المؤتمر. وتحقيقا لهذا الغرض، نظمنا مع تركيا اجتماعا للأطراف الليبية في موسكو في ١٣ كانون الثاني/يناير. وكانت مبادرتنا تهدف إلى تحقيق وقف لإطلاق النار في ليبيا، وأصبحت إسهاما كبيرا في الجهود الدولية. أليس هذا دليلا على أن روسيا أظهرت اهتماما مثل أي طرف آخر بتنسيق قرارات برلين وتنفيذها، إن لم يكن أكثر من غيرها؟

ومع ذلك، فإن الطريقة التي تكشفت بها الإجراءات اللاحقة في الأمم المتحدة تشير إلى أن الكثيرين كانوا أكثر اهتماما بمجرد اعتماد قرار لمجلس الأمن في أسرع وقت ممكن، بغض النظر عن كيفية تنفيذه. أما إذا كان القرار غاية في حد ذاته، فعندئذ يبدو أننا حققنا ذلك الهدف.

لقد تم إعداد مؤتمر برلين ليكون إحدى الخطوات في خطة النقاط الثلاث التي قدمها الممثل الخاص سلامة، وهي توحيد الجهات الفاعلة الخارجية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لبدء عملية سلام في ليبيا. ونحن جميعا متفقون فيما يتعلق بذلك الهدف. وقد وقع جميع المشاركين في برلين على الوثيقة. ولو

كان الأمر يتعلق بالترحيب بتلك النتيجة في مجلس الأمن، لكان بوسعنا أن نفعل ذلك في اليوم التالي بعد المؤتمر. ولكن قيل لنا إنه من الضروري اعتماد قرار أقوى ويتطلع إلى المستقبل. إن الفكرة في حد ذاتها ليست فكرة سيئة، ولكنها تحتوي على عيب واحد سئمنا من تكراره يتمثل في عدم وجود موافقة واضحة من جانب الأطراف الليبية نفسها. وهذا هو المبدأ الأساسي لعملية السلام الليبية، المكرس في قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وأود أن أكرر تأكيد أن الليبيين وحدهم هم من ينبغي أن يقرروا بأنفسهم مستقبل بلدهم. وأشدد على أن هذا المبدأ يجب أن يشمل التوصيات الواردة في وثيقة برلين الختامية وأن ينطبق على الجوانب التي يتعين أن تنفذها الأطراف الليبية، وليس الجهات الفاعلة الخارجية. وقد تحدثنا عن هذا المبدأ مع منظمي الاجتماع في ألمانيا ومسؤولي الأمم المتحدة على حد سواء. فهل تم الحصول على موافقة الأطراف الليبية؟ كلا. هل كانت هناك أي محاولات جادة للحصول عليه؟ كلا. وفي الوقت نفسه، قمنا بحث زملائنا على عدم التسرع في اعتماد قرار. وقد ناقش ذلك أيضا أعضاء آخرون في المجلس لم توجه إليهم الدعوة إلى برلين ولكن لهم مصلحة مباشرة في عملية السلام الليبية.

لقد بدأ الليبيون حوارهم للتو، بما في ذلك في إطار اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، التي ينبغي من خلالها صياغة معايير وقف إطلاق النار، على النحو المذكور في بيان برلين. فلماذا لم ننتظر نتيجة المشاورات الليبية؟ وقتها كان بإمكاننا أن نؤكد أن الليبيين أنفسهم متفقون على ذلك، وكان بإمكان مجلس الأمن أن يكرس قرارهم. ولكن ما لدينا اليوم هو وثيقة تأمر بتنفيذ شيء غير موجود حتى الآن، وتنص على إمكانية فرض جزاءات على عدم تنفيذ شيء غير موجود حتى الآن، وتتطلب من الأمين العام أن يقدم توصياته في هذا الصدد.

ونشك في أن هذه الإنذارات النهائية ستشجع الليبيين على التوصل إلى اتفاق في وقت قريب. ونتمنى مخلصين أن نشهد تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا. ونود أن تكون هذه الوثيقة قابلة للتطبيق؛ ومع ذلك، لا نعتقد أن ذلك سيكون ممكنا بناء على هذا النص. ولذلك، لم نصوت مؤيدين له. وإذا لم ينفذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠)، فإننا سنذكر المجلس بما قلناه اليوم. ولدينا عدد من الانتقادات فيما يتعلق بنص القرار، الذي لن أستفيض في تفاصيله، على نحو ما أعربنا عن جميع شواغلنا خلال المشاورات. وللأسف، فقد رفضها المشاركون في الصياغة.

وأود أن أذكر شيئا آخر. لقد اعتمدنا بالأمس قرارا آخر بشأن ليبيا، سُمي قرارا عن الجزاءات، (القرار ٢٥٠٩ (٢٠٢٠)) (انظر S/PV.8719)، وهو. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ النهج المتساهل الذي اتبعه بعض زملائنا في التعبير عن الحقائق في الميدان في نصوص القرارات. ففي إحدى الحالات، وعلى الرغم من وقوع حدث معين لمرة واحدة، فإنه دائما ما يدرج في الوثائق، وفي حالة أخرى، عندما كانت هناك وفرة من المعلومات والحقائق من مصادر متنوعة، تم تجاهلها.

وختاما، فقد اعتمدنا بالأمس واليوم قرارين بشأن ليبيا لا يوجد توافق في الآراء بشأنهما. وهذا نتيجة لأفعال بعض زملائنا، التي لا يمكننا أن نعرب عن أي شيء بشأنها سوى خيبة الأمل والأسف العميقين.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أتوجه بالشكر للمملكة المتحدة، بوصفها القائم على الصياغة، لاقتراحها القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠)، الذي اعتمد للتو. بيد إنني أود الإشارة إلى شعورنا بخيبة الأمل لأن تصويت اليوم لم يحظ بتأييد أعضاء مجلس الأمن بالإجماع، على الرغم من الالتزامات التي اتفق عليها القادة في برلين، بما في ذلك الاتحاد الروسي. كما أنه من المؤسف للغاية

أن المرتزقة الأجانب، بمن فيهم المرتزقة من مجموعة فاغنر المرتبطة بالكرملين، يجعلون من الصعب التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع. فهذه الأعمال تقوض التوصل إلى حل سياسي تيسره الأمم المتحدة ولا تساعد الأطراف الليبية على الاجتماع، على نحو ما ذكر أنه كان ضروريا.

بيد أن مجلس الأمن، من خلال القرار الذي اعتمده للتو، يستجيب لنداء الشعب الليبي الذي وجهه إلى المجتمع الدولي لكي يتوقف عن استخدام بلده لخوض النزاع؛ والتوقف عن طرد الليبيين من ديارهم؛ والمساعدة على تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة دون عوائق؛ ودعم رغبتهم في الحكم الديمقراطي؛ والسماح بإعادة فتح المدارس وإعادة تجهيز المراكز الصحية. وتشدد الولايات المتحدة، بتصويتها مؤيدة لاعتماد هذا القرار، على ضرورة زيادة مساءلة الدول الأعضاء التي تواصل انتهاك حظر توريد الأسلحة على الرغم من الالتزامات الصريحة التي قطعت في برلين، وهي انتهاكات استمرت على الفور بعد مؤتمر برلين. ويجب على الجهات الفاعلة الخارجية أن تكف عن تأجيج النزاع. والتزمت البلدان التي شاركت في مؤتمر برلين باحترام حظر توريد الأسلحة في الوعود التي قطعها من هم على أعلى مستويات الحكومة. ويوضح القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) أن الوقت قد حان لكي تمتثل جميع الدول الأعضاء لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة.

كما تكرر الولايات المتحدة دعوتها إلى وقف التصعيد والانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية، بمن في ذلك المرتزقة والمقاتلون الأجانب. ومن المؤسف للغاية أنه على الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر برلين، تواصل بعض البلدان مرة أخرى إرسال معدات وأفراد عسكريين إلى ليبيا، ومنها من يجلس حول هذه الطاولة وغيرها من البلدان المذكورة في تقرير فريق الخبراء (انظر S/2019/914). ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن القوات التابعة لكل من الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني تفكر في القيام بعمل عسكري كبير في المستقبل القريب. وسواء كانت هذه الأعمال هجومية أو استباقية في طبيعتها، فإن من شأن ذلك أن ينتهك التفاهمات التي تم التوصل إليها في برلين.

ومن الواضح أن القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) يدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فيما تقوم به من عمل هام يرمي إلى أن يتفق كل من الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني على تخفيف التصعيد واتخاذ خطوات فعالة لإقرار وقف دائم لإطلاق النار من خلال المحادثات الجارية للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥. وينبغي أن تستمر تلك المحادثات دون عوائق.

كما تدين الولايات المتحدة التهديد الخطير لوحدة ليبيا ورفاه الشعب الليبي الذي يشكله إغلاق الجيش الوطني الليبي لمنشآت النفط والغاز الليبية. فموارد الطاقة في ليبيا تخص شعبها وتشكل أساس الرفاه الاقتصادي لليبيا. وقد أوضح المجلس سابقا أنه لا يجوز لأي طرف أن يستخدم تلك الموارد كورقة مساومة سياسية. ويجب إعادة فتح المرافق بدون شروط مسبقة. إن القضايا الاقتصادية محركات أساسية للصراع الدائر، ويجب أيضاً توزيع موارد ليبيا وإيراداتها بشفافية وإنصاف لصالح جميع أبناء الشعب الليبي.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) والذي اعتمدناه من فورنا، له مقومات القدرة على البقاء. ونحن جميعا نريد أن نشهد تنفيذه. لا بد لي من القول إنها المرة الأولى التي أسمع فيها فترة ثلاثة أسابيع بعد انعقاد مؤتمر يوصف بأنه انعقاد متعجل. وقد يعتقد البعض منا بأنه انعقد رويدا رويدا، بالنظر إلى الحالة على أرض الواقع. ومهما يكن من أمر، المهم أن القرار يعطي تعبيرا ملموسا عن الالتزامات التي قطعها القادة في برلين، بمن فيهم الرئيس بوتين، حتى يتسنى للمجتمع الدولي والأمم المتحدة القيام بعمل لدعم

حظر الأسلحة، ومساعدة الطرفين في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، والقيام بالاستعدادات اللازمة للنظر في خيارات رصده قبل الاتفاق عليه، والعمل على رصد وقف إطلاق النار ما أن يتم الاتفاق عليه. بيد أن أهم شيء في الأمر أن الجهات الفاعلة لا يساورها شك في الإرادة القوية لمجلس الأمن. نريد أن نرى وقفا لإطلاق النار، ونريد أن نرى التمسك بحظر الأسلحة، ونريد مساعدة الأمم المتحدة في مد يد العون للطرفين بغية التوصل إلى حل بقيادة وملكة ليبية. وقد تكون الأمم المتحدة محور جهود المجتمع الدولي وفي صدارة تلك الجهود، بل إنها قادرة على طلب دعم الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي.

ثمة نقطة عامة لدي، ألا وهي أنني أريد التشديد مرة أخرى على أن مجلس الأمن لا يتصرف فقط عندما تطلب منه الأطراف أن يتصرف. وخلاصة القول هنا، أن الغاية من وجود مجلس الأمن هي أن يتمكن من تناول حالة ما ويتخذ قراراته بنفسه. لهذا السبب فهو مجلس سيادي. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يعني أبدا توافق الآراء أنه القاسم المشترك الأدنى، ولم يقصد به ذلك قط.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للأدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*) (*تكلم بالروسية*): لن أكرر ما قلته آنفا عن سبب شكوكنا حول ما إذا كان يمكن تنفيذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠). وهذا ما حملنا على الامتناع عن التصويت عليه. سنرى، وسوف تبين لنا النتائج من كان على حق. فإذا كان للقرار أثر إيجابي على حسم النزاع، سأكون أول من يعترف بأنني كنت مخطئا. ومع ذلك، وفي الشكل الذي صيغ به، تساورنا شكوك حقة حول ما إذا كان القرار سيسهم في أي نوع من الحلول، على الأقل بالطريقة التي نود أن نراها.

أود أن أضيف أننا اعتدنا على أن نرى الولايات المتحدة مهووسة بمحاولة العثور على بصمة روسية في كل حالة، بدلاً من سعيها إلى البحث عن المذنبين وتحديد هويتهم، فأحرى بنا أن نتذكر ما الذي أدى إلى الوضع الحالي في ليبيا. وإذا كان الأعضاء لا يتذكرون ما كان ذلك، فاسمحوا لي أن أذكرهم. لقد انتُهك قرار مجلس الأمن انتهاكا صارخا في عام ٢٠١١، وبعد ذلك دُمر البلد، الذي كان مزدهرا – ونحن نعلم البلدان التي قامت بتدميره – والدولة الليبية لم تعد موجودة أساسا. ونتيجة لذلك، آلت ليبيا إلى ما آليت إليه اليوم، وما زلنا غير قادرين على إرجاعها إلى ما كانت عليه. وعلاوة على ذلك، أصبحت ليبيا ملاذا لشتى ضروب المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنواع البلدان. وأذكر أيضا بأن روسيا أرادت أن تدرج في القرار إشارة إلى هؤلاء الإرهابيين. والولايات المتحدة كانت البلد الذي عارض ذلك بشدة. أتساءل بأسلوب خطابي، لماذا ذلك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نُعرب عن تقديرنا لأعضاء المجلس على جهودهم في اتخاذ القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠)، على الرغم من أنه طال انتظاره نظرا للأحداث التي تشهدها بلادي منذ أكثر من ١٠ أشهر حتى الآن.

نرحب أيضا بتأكيد مجلسكم على أن الحل السياسي للأزمة الليبية هو الحل الوحيد الذي لا مناص منه. وفي نفس الوقت نتفهم تحفظات بعض الدول على فقرات واردة في القرار، ونأمل في العمل معا من أجل تقريب وجهات النظر، وتجاوز أي خلافات، بغية التوصل إلى توافق كامل في الآراء، كما تجلى ذلك في مؤتمر برلين، لكي يتحرر الليبيون من القيود الدولية التي تكبلهم وتحول دون تقرير مصيرهم. ونسمع كل يوم من الجميع أن الحل يجب يكون بقيادة ليبية وملكية ليبية.

مما لا شك فيه أن قرار اليوم بمثابة اعتراف رسمي بفشل المغامرة العسكرية التي أقدم عليها المعتدي وداعموه والمراهنون عليه، وفشل مشروع اغتصاب السلطة بالقوة، فضلا عن فشل الانقلاب على الشرعية. وها نحن اليوم نحاول مرة أخرى العودة إلى الحوار والحل السلمي، الذي كنا قاب قوسين أو أدنى من بلوغه في نيسان/أبريل الماضي. ونأمل أن تكون الدول الداعمة للعدوان، والتي تسببت في قتل وتهجير الليبيين وتعميق جراحهم، قد اقتنعت الآن بأن عهد فرض الحلول بالقوة قد ولى.

نرحب بما جاء في هذ القرار الذي التزم بسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وأعاد تأكيد القرارين ٢٢٥٩ (٢٠١٥) و ٢٤٤١ (٢٠١٨)، بشأن الاتفاق السياسي الليبي وغيره من الاتفاقات الفرعية المنبثقة عنه. ويشدد القرار على شرعية حكومة الوفاق الوطني وإشرافها المباشر والحصري على المؤسسات السيادية والمؤسسة الوطنية للنفط. كما أكد قرار اليوم على إدانة إغلاق المرافق النفطية وضرورة إعادة فتحها ومواصلة عملها حالا. هذ الإغلاق الذي تضرر منه جميع الليبيين، ويهدد البلاد بالدخول في عجز وانهيار اقتصادي كامل.

وفي السياق نفسه، نشكر ألمانيا على جهودها ودبلوماسيتها، ونؤكد دعمنا لنتائج مؤتمر برلين من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الليبية. ونأمل أن تلتزم جميع الدول التي شاركت في هذ المؤتمر الالتزام بما تم الاتفاق عليه وأن يكون هذا القرار ملزما للجميع. ونرحب أيضا بما ورد بشأن أهمية دور الاتحاد الأفريقي، والأخذ في الاعتبار بنتائج مؤتمر القمة الذي انعقد مؤخرا في أديس أبابا، متمنين دورا فاعلا للاتحاد الأفريقي تحت رئاسة جنوب أفريقيا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمصالحة الوطنية.

على الرغم من أننا نرحب باتخاذ هذا القرار، وتفاؤلنا الحذر، نتساءل ماذا عن الانتهاكات للهدنة المستمرة حتى اليوم، وقصف المدنيين والاستمرار في قتلهم، بل وتهديد المطارات المدنية، ومنع هبوط الطائرات، كما حدث للأمم المتحدة وأعضاء فريق المبعوث الخاص في أداء عملهم حسب بيان بعثة الأمم المتحدة الذي صدر صباح هذا اليوم. ما هي الضمانات لنجاح نتائج مؤتمر برلين والمسار السياسي المزمع عقده في جنيف؟ وما الذي يضمن نجاحه، وما زلنا لم نرَ حتى الآن، أي نتائج ملموسة للحوار العسكري المعروف بـ ٥+٥ لتثبيت وقف إطلاق النار؟ بل هناك امتناع من البعض عن تسمية ممثليهم في الحوار السياسي. ويتوجس آخرون من آلية الاختيار والتمثيل، وتكرار أخطاء الماضي. تلك أسئلة مشروعة تدور في أذهان الكثيرين وتحتاج إلى أجوبة.

باتخاذ هذا القرار، ما زال يحدونا الأمل في توفر إرادة دولية قوية، يمكن من خلالها تطبيق ما ورد فيه من بنود. هل سيتمكن المجلس هذه المرة من وضع حد للمعرقلين؟ هل ستتمكنون من وقف الانتهاكات وجرائم الحرب ومحاسبة مرتكبيها؟ هل ستوقفون تدفق المرتزقة وكان آخرهم، وفقا لتقرير فريق الخبراء المعني بالسودان (انظر S/2020/36)، الذي أكد وجود قرابة خمس مجموعات مسلحة دارفورية انضمت إلى ميليشيات حفتر، مثل حركة جيش تحرير السودان، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وتجمع قوى تحرير السودان، ومجلس الصحوة الثوري السوداني.

آلاف المرتزقة والعتاد ينتشرون في الجفرة وهون والقطرون وجنوب طرابلس، وكذلك في الهلال النفطي من أجل غلق المرافق النفطية الليبية. مرتزقة سودانيون يغلقون المرافق النفطية الليبية، والذي يحاول البعض تسويقه أنها أغلقت من قبل القبائل الليبية بحجة طلب التوزيع العادل للثروات.

وكثيرا من هؤلاء وغيرهم هم من يساهمون في زعزعة استقرار الجنوب الليبي الجريح والمستباح، كما حدث في مجزرة مرزق شهر آب/أغسطس الماضي وقتل قرابة ٤٠ مواطنا إثر قصف جوي

مباشر. هذه المعلومات ليست من عندنا، بل هي من تقارير الأمم المتحدة. وما زال هناك من يسميهم ”الجيش الوطني الليبي“.

في الختام، نشكر الدول التي بدأت تراجع حساباتها وتغيّر مواقفها بعد أن فهمت حقيقة ونوايا المعتدي. ونود أن نذكر الجميع بأننا حريصون على الحل السلمي وحقن الدماء، والعمل على إيجاد قاعدة للحوار بين كل الليبيين دون إقصاء. وسنسعى لذلك بكل الإمكانيات. ولكننا سنكون أيضا مترقبين ومستعدين لأي محاولة للغدر بنا. فكما نقول، ومن الحديث الشريف ”لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين“.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.